دور المصارف التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الليبي

(دراسة تطبيقية على فروع مصرف الجمهورية بمدينة الخمس)

■ أ. الشافعي إبراهيم الشافعي * ■ أ. سميرة حسين اوصيلة **

● تاريخ استلام البحث 2022/06/22م ● تاريخ قبول البحث 2022/07/16م

■ **الملخص:**

هدفت الدراسة إلى معرفة الدور الذي تلعبه المصارف التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبيان واقع المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا، وقد تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي ،وتمثل مجتمع الدراسة في موظفي المصارف التجارية العاملة بمدينة الخمس والمتمثلة في فروع مصرف الجمهورية، حيث بلغ عددهم (80) موظفاً، وقد استجاب منهم (66)، بنسبة استجابة (83 ٪) واستخدم برنامج spss الإحصائي لتحليل البيانات، وقد تم التوصل إلى عدة نتائج أهمها : أن هناك دوراً للمصارف التجارية في دعم وتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة، وأن المصارف التجارية تتساهل في تقديم التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما تعمل المصارف التجارية على تقديم الاستشارات الفنية التي تخص نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تدعمها .

الكلمات المفتاحية : المشروعات الصغيرة، المصارف التجارية، الاقتصاد الليبي.

Abstract

The study aimed at the role that commercial banks play in financing small and medium enterprises, the reality of small and medium enterprises in Libya, and the consequent reduction in unemployment.

The study relied on the descriptive and analytical approach, and in order

*محاضر بقسم التمويل والمصارف - كلية الاقتصاد والتجارة - جامعة المرقب Email: AHLa1981@yahoo.com

** محاضر بقسم التمويل والمصارف - كلية الاقتصاد والتجارة - جامعة المرقب Email: Libyaw222@gmail.com

to achieve its objectives, a questionnaire was designed through which the required data were collected and distributed to employees of commercial banking banks, and the researcher relied on the use of the jpss statistical program package on the number of also using statistical methods, the arithmetic mean of the standard deviation, method (T- test) to choose the validity of the study hypothesis and the recommendations of the study to a number of results, the most important of which is that there is a contribution to commercial banks in supporting and financing small and medium enterprises, and the study also reached a set of recommendations, the most prominent of which is the definition of the importance of financing for small and medium-sized enterprises, which can reduce unemployment.

Key words: Mini and medium projects, Banks, the Libyan economy

الإطار العام للدراسة:

■ المقدمة.

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد أدوات تنمية المجتمع ودعم الاقتصاد الوطني لما تتحه من فرص عمل جديدة والمساهمة في تقليل البطالة (قلم،2017،ص21)، وتشكل أيضاً القطاع الاقتصادي الهام الذى يستحوذ على اهتمام كبير من المنظمات والهيئات الدولية في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية، ويعد نقص التمويل من العقبات الرئيسية التي تواجه هذه المشروعات والتي تؤثر على قدرتها على الاستمرار والنمو، (رحاب،2019،ص2).

وتسعى المؤسسات الاقتصادية المتوسطة والصغيرة إلى تحقيق الأداء الاقتصادي الذى يهدف إلى تعظيم قدرتها التنافسية، (شريفة،2013،ص166) ويعتبر التمويل دورً هاماً في تطوير ودعم المشروعات الصغرى والمتوسطة، وذلك ما تعنيه تلك المشاريع من نقص أو صعوبات في الحصول على التمويل اللازم. وبناء على ذلك تسعى هذه الدارسة إلى التعرف على الدور الذي تلعبه المصارف التجارية في توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغرى والمتوسطة.

■ مشكلة الدراسة:-

لقد شرعت المصارف التجارية الليبية في تقديم التمويل المالي لطالبيه من المشروعات

الصغيرة والمتوسطة بصيغ مختلفة تتلاءم مع طبيعة المشروعات التي تحتاج لهذا التمويل، حيث إنها تقوم بدور الوساطة المالية الفعالة بين أصحاب الأموال من جهة وبين أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، مما جعل الباحثين يقومان بهذه الدراسة للإجابة على السؤال التالي:

هل يوجد دور للمصارف التجارية في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا؟

■ أهداف الدارسة:-

تهدف الدراسة إلى التعرف على الآتي:

1. معرفة دور المصارف التجارية الليبية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
2. معرفة دور المصارف التجارية الليبية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
3. بيان واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا.
4. الوصول إلى نتائج بشأن مدى مساهمة المصارف التجارية في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المجتمع المحلى.

■ فرضيات الدراسة:-

يقوم البحث على فرضية رئيسية مفادها:

H_0: **لا يوجد دور للمصارف التجارية في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا.**

■ أهمية الدراسة:-

تظهر أهمية الدراسة في النقاط التالية:

1. تعتبر المشروعات الصغيرة من الركائز التي تساهم في تنمية المجتمع ورفد الاقتصاد المحلي، ويتميز هذا الموضوع بالحداثة والخصوصية نسبيا، والذي بدا تناوله مؤخرا في الساحة الليبية من قبل المختصين في المشاريع الصغيرة والمتوسطة نظرا لزيادة المشاكل والمعوقات التي تواجه تلك المشاريع وتأخرها في السعي لتحسين وتطوير عملها ونجاحها.

2. تبرز أهمية هذه الدراسة في المساهمة في توفير معلومات عن دور المصارف التجارية في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تسليط الضوء عليها.

3. يعتبر هذا البحث مرجعاً إضافياً للمراجع السابقة الأمر الذي يعمل على توسيع مدارك الدارسين والباحثين حول موضوع دور المصارف التجارية التمويلي والاستشاري لمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا.

4. يأمل أن تؤدي التوصيات التي يخلص إليها البحث إلى زيادة وتحسين الدور الذي تقوم به المصارف التجارية في مجال الاستثمار الخاص.

- **حدود الدراسة:-**
- تمثلت الحدود المكانية في فروع مصرف الجمهورية بمدينة الخمس.
- الحدود الزمنية أجريت الدراسة خلال سنة 2020.

■ **منهجية الدراسة:-**

اتبع الباحثان خطوات المنهج الوصفي التحليلي في عملية البحث، وذلك بالاعتماد على المعلومات والبيانات التي تم الحصول عليها من الكتب والمجلات العلمية والدراسات السابقة، وهو ما يمثل الجانب النظري لهذه الدراسة ، بالإضافة إلى المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال صحيفة الاستبيان المعدة لهذا الغرض، وهو ما يمثل الجانب العملي حتى يتم التعرف على الدور الذي يمكن أن تقوم به المصارف التجارية في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال المسح الشامل للعاملين بهذه المصارف عن طريق صحيفة الاستبيان للوصول إلى الأهداف المرجوة من هذه الدراسة.

■ **مجتمع وعينة الدراسة:**

يتمثل مجتمع الدراسة في موظفي فروع مصرف الجمهورية بمدينة الخمس، حيث تم استخدام أسلوب المسح الشامل حسب القوانين الإحصائية.

■ **الدراسات السابقة:-**

- دراسة **رحاب**؛ الفراح، 2019 (**دور المصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات**

الصغيرة والمتوسطة في ليبيا) هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تلعبه المصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، خلال محاولتها الوقوف على أوضاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال دارسة صعوبة تمويلها، وأظهرت الدراسة نتائج أهمها وجود دور المصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتراجع هذا الدور مع صدور القانون رقم 1 لسنة 2013 بشأن تحريم التعامل بالفائدة، وأوصت الدراسة بضرورة إيجاد سبل لدعم المصارف لاستخدام صيغ التمويل الإسلامي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- دراسة جبريل "وآخرون" 2017 (**واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا وتطورها في ضوء التجربة اليابانية)**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا وامكانية تطويرها، وتوصلت الدراسة إلى نتائج اهمها: عدم توفر مقومات البنية التحتية الاساسية اللازمة لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها: بضرورة تشجيع ودعم تلك المشروعات للتغلب على ظاهرة البطالة ورفع مستوى المعيشة.

- دراسة قلم، 2017 **(دور المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة)**

هدفت الدراسة إلى معرفة الدور الذى تلعبه المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة القائمة بالمنطقة الجنوبية، وأظهرت الدراسة نتائج أهمها: أن غالبية المشروعات العاملة بالمنطقة الجنوبية صغيرة وتم تمويلها ذاتيا، وأوصت الدراسة على المصارف التجارية العاملة الإفصاح عن البيانات والمعلومات المتعلقة بحجم التمويل الممنوح للمشروعات الصغرة.

- دراسة عبدالله، 2016 **(الإشكاليات والمعوقات التي تحد من مساهمة المصارف التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة)**

هدفت الدراسة إلى إجراء دراسة لعينة من المصارف التجارية الليبية لتسليط الضوء

من خلال عدد من المؤشرات المصرفية والمالية على تشخيص دور المصارف التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأظهرت الدراسة نتائج أهمها: أن المشروعات الصغيرة المتوسطة تقوم بدور هام في تحقيق النمو الصناعي والاقتصادي، وأوصت الدراسة بضرورة إيجاد الية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة مالياً وحث المصارف والمؤسسات المالية وتشجيعها على دعم هذه المشروعات.

- دراسة: نبيلة، 2015 **(الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر)**

هدفت الدراسة إلى إبراز الدور التنموي الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأظهرت الدراسة نتائج أهمها: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من العراقيل التي تعيق عملها وفي مقدمتها مشكل التمويل، وأوصت الدراسة، بضرورة تشجيع الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير رأس المال.

- دراسة البرغثى، 2014 **(معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ليبيا ومقترحات علاجها)**

هدفت هذه الدارسة إلى التعرف على معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، ومقترحات علاجها من وجهة نظر المصارف التجارية الليبية وأظهرت الدراسة نتائج أهمها: أن هناك معوقات خارجية تحول دون تمويل المصارف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأوصت الدراسة على ضرورة إنشاء مراكز للمعلومات بين المصارف والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، واستخدام المصارف لصيغ التمويل الإسلامي.

- دراسة شريفه، 2013 **(دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة- حالة الجزائر)**

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن الأسباب الحقيقية التي أدت إلى نسبة انعدام تلك العلاقة الموجودة بين العوامل البيئية وتسيير المؤسسة، وأظهرت الدراسة نتائج أهمها: إدراج عنصر البيئة في استراتيجية المؤسسة هو تفعيل لمبادئ التنمية المستدامة، وأوصت الدراسة بتعزيز القدرة على الابتكار باعتباره مفتاح التميز والتفوق.

● دراسة ميرة؛ لامية، 2013 **(دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي)**

هدفت الدراسة إلى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، وأظهرت الدراسة نتائج أهمها: أن علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتنمية الاقتصادية، تكمن في المساهمة في التشغيل، القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام، وأوصت الدراسة، على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لروح المبادرة الفردية والأفكار الابتكارية للعمال.

■ **علاقة هذه الدراسة بالدراسات السابقة:-**

لقد وقع اختيارنا لقطاع المصارف التجارية في البيئة الليبية لكونها أهم القطاعات التي يجب أن تكون لها مساهمة فعالة في تنشيط الاقتصاد الوطني، والدفع من مستوى التنمية به حيت تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي تلعبه المصارف التجارية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة، حيت ركزت أغلب الدراسات السابقة على معوقات تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة للوصول لنتائج تساهم في تطوير دور المصارف التجارية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.

● **الجانب النظري للدراسة:**

أولاً : تعريف المشروعات الصغرى والمتوسطة:

● **المشروعات الصغرى:** هي المشروعات التي لا يزيد عدد العاملين بها عن 25 عنصراً ولا يتجاوز قيمة الإقراض لرأس المال التأسيسي الذي يمنح لها عن 2.5 مليون دينار ليبي كحد أقصى.

● **المشروعات المتوسطة:** وهي المشروعات التي لا يزيد عدد العاملين بها عن 50 عنصراً ولا يتجاوز قيمة الإقراض لرأس المال التأسيسي الذي يمنح لها عن (5) ملايين دينار ليبي كحد أقصى. (عبدالله: ص151-152)

ثانياً: خصائص ومزايا المشروعات الصغرى والمتوسطة:

تتصف المشروعات الصغرى والمتوسطة بالعديد من الخصائص والمزايا التي تميزها عن المشروعات الكبيرة ومن أهمها ما يلي: (النجار: 1982، ص6-7) (اوصيلة؛ الطوير؛2019، ص13)

1. تنمية المواهب والإبداعات والابتكارات وإرساء قواعد التنمية الصناعية.

2. المساهمة في تحقيق التكامل مع الصناعات الكبيرة، حيث تقوم بعض الصناعات الصغيرة والمتوسطة بإنتاج بعض الاحتياجات ومستلزمات الإنتاج للصناعات الكبيرة.

3. خلق فرص عمل أكثر لتشغيل الشباب، والتقليل من البطالة التي تعاني منها معظم الدول.

4. المساهمة في زيادة حجم الصادرات الصناعية.

5. لا تحتاج إلى كوادر إدارية ذات خبرة كبيرة مما ينعكس على تكلفة المنتجات.

6. تتميز المشروعات بأن لها القدرة على التفاعل بمرونة وسيولة مع متغيرات الاستثمار.

7. تحمل الطابع الشخصي بشكل واضح ويديرها أصحابها بشكل فاعل وغالباً ما تكون في منطقة إقامة الشخص.

8. تتميز هذه الصناعة بإمكانية إقامتها في المناطق النائية والريفية والمدن الصغيرة بالنظر لعدم جدوى إقامة المشاريع الصناعية الكبيرة.

9. تقوم بتحقيق التوازن الإقليمي داخل المجتمع من خلال التنمية الاقتصادية (صناعة، تجارة، خدمات) والاستثمار الجغرافي وتحقيق النمط المتوازن للأقاليم.

10. تستمد مشروعية إقامتها من إمكانية قيامها بدور محدد ضمن إطار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية

ثالثاً: أهمية المشروعات الصغرى والمتوسطة:

تأتي أهمية المشروعات الصغرى والمتوسطة من خلال مقدرتها على توظيف الأيدي العاملة واستغلال المواد الخام المحلية، وتقديم السلع الأساسية والخدمات التي يحتاجها المجتمع، ولذلك اعتبرت العمود الفقري للاقتصاد الوطني ومحركاً أساسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال ما يلي: (عبدالله: 2016، ص152- 154) (اوصيلة؛ عقيل: 2020، ص 12) (اوصيلة؛ اسويسي: 2020، ص 8)

1. زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

2. تعبئة المدخرات المحلية وحسن توظيفها.

3. خلق فرص عمل للباحثين عن العمل. و تخفيض حجم البطالة.

4. المساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي من المشروعات الكبرى.

5. تحقيق التوازن الجغرافي في عملية التنمية.

6. توفير العملة الصعبة للدولة وفتح الأسواق وزيادة المبيعات وتقديم السلع والخدمات التي تتناسب مع متطلبات السوق والمستهلك المحلي مباشرة وتوسيع قاعدة الإنتاج وتعميق التصنيع المحلي.

رابعاً: تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.

1 - أشكال التمويل:

أ- التمويل الاستثماري:

يستخدم هذا النوع من التمويل لتغطية المشتريات الاستثمارية التي تشكل جزءاً من الأصول الثابتة للمشروع، وتشمل على مجموعة الأصول التي تزيد مدة استخدامها عن السنة الواحدة كالآلات والمعدات والأراضي والمباني والآثاث، ويتطلب تمويل هذه البنود آجل زمني طويلاً أو متوسطا يزيد عن ثلاث سنوات، ومن خصائص هذا النوع من التمويل في الدول النامية حاجته إلى استخدام العملات الصعبة لتمويل استيراد الآلات والمعدات والاستعانة بالخبراء الأجانب للتشغيل التجريبي لتلك الآلات والأجهزة.

ب- التمويل التشغيلي:

يستخدم هذا النوع من التمويل لتغطية المصاريف التشغيلية الجارية لتمكين المشروع من الحصول على المواد الأولية، ومدخلات الإنتاج المختلفة بالإضافة إلى دفع الأجور والرواتب والمصاريف الإدارية المختلفة بما في ذلك الإيجار ومصاريف المياه والكهرباء والهاتف والفوائد على الديون اللازمة لدورة إنتاجية كاملة، ويتطلب تقدير تلك الاحتياجات وصف الدورة الإنتاجية بالتفصيل منذ بداية شراء الخامات وحتى الحصول على قيمة

المبيعات مع ذكر الزمن اللازم لهذه الفترة، وهذا النوع من التمويل لا يحتاج إلى فترات طويلة بل يمكن تمويله في حدود أجل سنة واحدة أو أقل، ويرتبط مقداره بحجم الإنتاج الفعلي للمشروع، لذا يحتاج هذا التمويل إلى موارد عادية قصيرة الأجل ويكمن توفيرها بالاستعانة بالمصارف التجارية (البرغتي: 2014، ص41)

2 - مصادر تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة:

يمكن تصنيف مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى:

أ- مصادر تمويل مباشرة وتشتمل على:

- **التمويل الداخلي:** ويتمثل هذا التمويل في مدخرات صاحب المشروع أو ثروته الخاصة أو الأرباح غير الموزعة. وفي أغلب الأحيان هذا التمويل يكون غير كاف لإقامة المشروع مما يجعل كثير من أصحاب المدخرات الشخصية يعزفون عن إقامة مثل هذه المشاريع.
- **التمويل الخارجي:** ويتمثل هذا التمويل عادة في الاقتراض من المصارف التجارية والمصارف المتخصصة ويتميز هذا النوع من الاقتراض بارتفاع تكلفته وبشروطه الصعبة حيث لا ترغب المصارف في إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لاعتقادها بأن هذه المشروعات غالباً ما تتعثر في السداد.

ب- مصادر التمويل الغير مباشرة وتشتمل علي:

- **برامج الكفالة المصرفية (ضمان مخاطر القروض):** إن استمرار القيود والصعوبات التي تحد من فرص حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل المصرفي قد يسهم في تعميق الفجوة بين المصارف كمؤسسات تمويلية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة كأنشطة تنموية، وهذا ما يؤكد الحاجة إلى وجود مؤسسة تتولى مهمة الربط بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمصارف وتساهم في تحسين فرص تلك المشروعات في الحصول على التمويل وهذا هو الهدف الأساسي لإقامة مؤسسات الكفالة المصرفية. (رحاب:2019، ص10)
- **التمويل التأجيري:** يسمى التمويل التأجيري بعدة تسميات منها: الإيجار التمويلي،

التمويل بالإيجار كما أعطيت تعريفات مختلفة لهذه التقنية التمويلية ، حيث ركز البعض منها على النواحي القانونية والبعض الآخر على النواحي الاقتصادية، وبشكل عام فإن التمويل التأجيري هو أسلوب من أساليب التمويل يقوم بمقتضاه الممول بشراء أصل رأسمالي تم تحديده ووضع مواصفاته بمعرفة المستأجر الذي يستلم الأصل من المورد على أن يقوم بأداء قيمة إيجاريه محددة للمؤجر كل فترة زمنية معينة مقابل استخدام و تشغيل هذا الأصل.

- **شركات رأس المال المخاطر:** هي مؤسسات ظهرت في الخمسينات من القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية استجابة لاحتياجات تمويل المشروعات الصغيرة، ثم انتشرت في الكثير من البلدان الأخرى وتتولى هذه المؤسسات مهمة تمويل المشروعات الصغيرة غير القادرة على الحصول على التمويل الرسمي مع أنها قادرة على تحقيق أي إرادات كبيرة وتتدخل هذه الشركات في عملية تمويل هذا النوع من المشروعات في جميع مراحل نشاط الإنتاج ويعد تمويل شركات رأس المال المخاطر نوعاً من التمويل طويل الأجل. (البرغتي، 2014، ص46)

الإطار العملي للدراسة:

في هذا الجزء من الدراسة سوف يتم التطرق إلى الأساليب الاحصائية التي سوف يتم استخدامها في تحليل البيانات، المتحصل عليها بواسطة الاستبانة الموزعة على عينة الدراسة وكذلك سوف يتم عرض نتائج التحليل الإحصائي.

■ **منهجية الدراسة:-**

أ- **مجتمع وعينة الدراسة:** تمثل مجتمع وعينة الدراسة في جميع العاملين في مصرف الجمهورية بجميع فروعه داخل نطاق مدينة الخمس، حيث بلغ عددهم (80) موظفاً، وذلك حسب المعلومات التي تم الحصول عليها من إدارة المصارف محل الدراسة، وقد استخدم أسلوب المسح الشامل لجمع البيانات، وتم توزيع صحائف الاستبيان عليهم وبلغ عدد الاستمارات الصالحة للتحليل (66) استمارة، أي بنسبة

استجابة (82.5 ٪). والجدول رقم (1) يوضح عدد الاستبيانات التي تم توزيعها والتي تم استلامها من عينة الدراسة.

جدول رقم (1) عدد الاستبيانات التي تم توزيعها والتي تم استلامها من عينة الدراسة

القياس	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المفقودة	الاستبيانات المستلمة	الاستبيانات غير الصالحة	الاستبيانات الصالحة للتحليل
العدد	80	14	66	لا يوجد	66
النسبة	٪ 100	٪ 17.5	٪ 82.5	٪ 0	٪ 100

ب. منهج وأداة البحث:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، لأنه يتلاءم مع طبيعة الدراسة وأهدافها، ومن أجل تجميع البيانات تم الاعتماد على المصادر الثانوية كالكتب والدوريات والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة لتغطية جانبها النظري، وقام الباحثان بتصميم استبانة تتناسب وأهداف وفروض الدراسة، وقد مرت عملية إعداد الاستبانة بعدة مراحل كما يلي:

1. الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.
2. تحديد الأقسام الرئيسية التي شملتها الاستبانة.
3. جمع وتحديد عبارات الاستبانة.
4. صياغة العبارات التي تقع تحت كل محور.
5. إعداد الاستبانة في صورتها الأولية، وبعد الانتهاء من تصميم الاستبانة بشكلها المبدئي تم عرضها على مجموعة من الأساتذة المتخصصين في مجال التمويل والاقتصاد، والذين لديهم دراية كافية في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل الإسلامي وذلك من أجل تحكيمها، ومعرفة ملائمة تصميمها وسلامتها اللغوية ووضوح عباراتها، وقد أجمع أغلبهم على صلاحية الأداة بعد الأخذ بتوصياتهم في تعديل بعض العبارات.

ولقد استخدم الباحثان مقياس ليكرث (Likert Scale) الخماسي لتقدير درجة الإجابة لعبارات الاستبانة، حيث منح الدرجات من (1-5) ابتداء بالبدائل (غير موافق بشده، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة) والتي تقيس اتجاهات وآراء المستقصي منهم، وتم توزيع الإجابات إلى خمسة مستويات متساوية وتم تحديد طول الخلايا في مقياس ليكرث الخماسي، من خلال حساب المدى بين درجات المقياس (5-1=4)، ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي (4÷5=0.80) (جبريل: 2017، ص 28)، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (بداية المقياس وهي الواحد الصحيح)، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهذا ما تم تطبيقه على عبارات محاور الاستبانة، والجدول رقم (2) يوضح إجابات العبارات ودلالتها الإحصائية:

الجدول رقم (2): يوضح إجابات العبارات ودلالتها

قيمة المتوسط الحسابي	من 1 إلى اقل من 2.60	من 2.60 إلى أقل من 3.40	من 3.40 إلى أقل من 5
التقدير في التعليق على النتائج	منخفض	متوسط	كبير

ج. الصدق والثبات لأداة الدراسة:

يقصد بالثبات ثبات الاستبيان والاستقرار في نتائجه، أي أن يعطي الاستبيان نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعه على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية. (اميمن؛ السامرائي: 2001، ص108)، وللتأكد من ثبات الاختبار « أداة الدراسة « قام الباحثان بحساب درجة الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ حيث تكمن أهمية الثبات في الإدراك بين المؤشرات والمتغيرات، وبمعنى آخر معرفة ما إذا كانت المتغيرات ذات ثبات أو لا من خلال مقارنة معامل ألفا كرونباخ بنسبة إحصائية 60 ٪ بحيث إذا كانت أكبر من 60 ٪ ، يعتبر المتغير ذا ثبات، وأما إذا كانت أصغر من 60 ٪ يفقد المتغير ثباته.

أما بخصوص المصداقية فهي القدرة على توضيح وتفسير التجانس بين مؤشرات المتغيرات التي تتمثل في أسئلة الدراسة الموجودة في قائمة الاستبيان، و يعتبر الصدق

(صدق الاتساق البنائي) أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها (نشوان، 2005، ص 126)، وكذلك مقارنة الارتباط بين تلك المؤشرات والمعيار 50 ٪ بحيث إذا كانت المصداقية أكبر من 50 ٪ تعتبر مقبولة، وإذا كانت أقل من 50 ٪ تعتبر مرفوضة، حيث يتم حساب الصدق الذاتي (البنائي) عن طريق الجذر التربيعي للثبات للتأكد من صدق الاستمارة.

وقد تم حساب قيمة معامل ألفا كرونباخ Cronbach›s Alpha Coefficient والثبات، وكانت النتائج كما هي مبينة بالجدول رقم (3)، حيث يتضح أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت لمتغير الدراسة تفوق 70 ٪ ، حيث كان متغير مساهمة المصارف التجارية في دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة يساوي 0.745 وهي قيمة أكبر من 70 ٪ وهذا يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات. وكذلك فإن معامل الصدق لمتغير الدراسة المتمثل في مساهمة المصارف التجارية في دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة قد بلغ 0.863، فهي قيمة تفوق 50 ٪ وهذا يدل على توفر درجة عالية من الصدق مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابة في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها. مما يزيد من الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليها، بحيث إذا تم توزيع الاستبيان مرة أخرى تحت نفس الظروف سيؤدي إلى نفس النتائج.

الجدول رقم (3): يوضح نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

م	المجموعة	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ	معامل الثبات
1	مساهمة المصارف التجارية في دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة	9	٪ 86.3	٪ 74.5

الثبات = الجدر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ

د. الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث:

1. تمت المعالجة الإحصائية للبيانات باستخراج النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية.

2. تم فحص فرضيات الدراسة عند مستوى (α=<0.05) باستخدام الاختبارات الإحصائية التالية: الانحدار الخطي البسيط اختبار (t-test)، ومعادلة الثبات ألفا كرونباخ، وذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS).

■ **اختبار الفرضيات:**

لاختبار صحة الفرضيات وللإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة حول (**هل يوجد دور للمصارف التجارية في تمويل و دعم المشروعات الصغرى و المتوسطة في ليبيا ؟**)، فقد تم تطبيق قاعدة القرار التالية: (تقبل الفرضية H_0) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية والقيمة المعنوية أكبر من 0.05، وترفض (الفرضية H_0) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، والقيمة المعنوية أقل من 0.05).

● **اختبار الفرضية الرئيسية:**

H_0: **لا يوجد دور للمصارف التجارية في تمويل و دعم المشروعات الصغرى و المتوسطة في ليبيا.**

ولاختبار الفرضية الرئيسية استخدم اختبار الانحدار البسيط لمعرفة دور المصارف التجارية **في تمويل و دعم المشروعات الصغرى و المتوسطة في ليبيا**، وقد كانت نتائج الاختبار كما هو موضح في الجدول رقم (4)، أن قيمة (t-test) المحسوبة قد بلغت (7.405)، و هي تزيد عن قيمة (t) الجدولية (1.96)، وهذا ما يعني قوة السياسة المتبعة من قبل إدارة هذه المصارف في تمويل ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبالنظر لمستوى المعنوية للاختبار والتي كانت تساوي (0.000) يتضح أن هناك دوراً للمصارف التجارية في تمويل ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة **في ليبيا**، ويؤكد على رفض الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة.

الجدول رقم (4) نتائج تحليل الانحدار لمساهمة المصارف التجارية في تمويل ودعم المشروعات الصغرى والمتوسطة

فرضية الدراسة	T-test	مستوى الدلالة	R	R^2
تساهم المصارف التجارية في تمويل و دعم المشروعات الصغرى و المتوسطة .	7.405	0.000	0.352	0.124

● **اختبار الفرضية الأولى:**

$H0_1$: لا يوجد دور للمصارف التجارية في تمويل و دعم المشروعات الصغرى و المتوسطة في ليبيا.

ولإثبات صحة الفرضية فقد استخدم أسلوب المتوسط الحسابي لمفردات المستجوبين عن كل العبارات كما هو موضح في الجدول رقم (5):

الجدول رقم (5): تقييم مفردات المستجوبين لمستوى مساهمة المصارف التجارية في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

ت	فقرات الاستبيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المعيار
1	يتساهل المصرف في تقديم التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات الصغيرة و المتوسطة.	4.303	0.822	كبير
2	يوجد في المصرف قسم خاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.	4.046	0.711	كبير
3	يعمل المصرف من خلال مكتب متخصص باستقبال و توجيه أصحاب المشاريع الصغيرة و المتوسطة.	4.197	0.881	كبير
4	يقوم المصرف بإجراء دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصغيرة و المتوسطة قبل منح التمويل.	4.015	0.813	كبير
5	يعمل المصرف على تسهيل الإجراءات المتبعة في تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة.	4.258	0.882	كبير
6	تساعد إدارة المصرف أصحاب المشروعات الصغيرة و المتوسطة في اتخاذ قراراتهم الاستشارية.	3.803	0.863	كبير
7	يقوم المصرف بدراسة الأوراق و المعلومات و المعاملات التي تضمن الحصول على التمويل لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	4.046	0.885	كبير
8	يقوم المصرف بتوفير التمويل بنوعية قصير الأجل وطويل الأجل للمشروعات الصغيرة و المتوسطة.	3.939	0.820	كبير
9	تقوم إدارة المصرف بتشجيع المشروعات الصغيرة و المتوسطة التي تساهم بتشغيل العمالة المحلية.	4.182	0.893	كبير
	مجموع النسب	4.088	0.552	

حيث يتضح لنا أن معظم المتوسط الحسابي للفقرات في نطاق الخيار (موافق بشدة) فما فوق حيث كانت جل المتوسطات الحسابية لها قريبة من (5)، والمتوسط الحسابي العام يبلغ (4.89)، من هنا يتضح أن هناك **دوراً لمساهمة المصارف التجارية** في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة، وأن الانحراف المعياري العام يساوي (0.625) وهو ما يدل على تقارب اتجاه إجابات المبحوثين لمؤشرات الدراسة.

■ النتائج والتوصيات

● اولا: النتائج:

لقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن سردها في النقاط التالية:

1 – هناك دور بارز للمصارف التجارية في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث كانت نتيجة الاختبار معنوية عند مستوى دلالة إحصائية (0.05) كما هو موضح بالجدول رقم (4) مما يعني قبول الفرضية البديلة ورفض الصفرية، حيث كان معامل الارتباط (35 ٪) والذي يؤكد وجود العلاقة الطردية الموجبة بين متغيري الدراسة.

2 – تعمل المصارف التجارية على تقديم الدعم الفني والاستشاري اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغت درجة المتوسط الحسابي للفقرات (**يوجد في المصارف التجارية قسم خاص بالمشروعات الصغيرة و المتوسطة، تعمل المصارف التجارية من خلال مكتب متخصص باستقبال و توجيه أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، يهتم المصرف بإجراء دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة قبل منح التمويل، تساعد إدارة المصرف أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اتخاذ قراراتهم الاستشارية**) على التوالي (4.046، 4.198، 4.015، 3.80) وهي تقع ضمن فئة الموافق بشدة، أي أن مستوى المساهمة في الدعم الفني والاستشاري مرتفع جداً كما هو موضح في الجدول رقم (2).

3 - تعمل المصارف التجارية على تقديم التمويل المالي اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغت درجة المتوسط الحسابي للفقرات (**تتساهل المصارف في تقديم التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات الصغيرة و المتوسطة، يعمل المصرف على تسهيل الإجراءات المتبعة في تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة، تقوم المصارف التجارية بدراسة الأوراق والمعلومات والمعاملات التي تضمن الحصول على التمويل، يقوم المصرف بتوفير التمويل بنوعية قصير الأجل و طويل الأجل للمشروعات الصغيرة و المتوسطة) على التوالي** (4.303، 4.258، 4.046، 3.93) **وهي تقع ضمن فئة الموافق بشدة، أي أن مستوى المساهمة في الدعم المالي مرتفع جداً** كما هو موضح في الجدول رقم (2).

● **التوصيات:**

من خلال النتائج السابقة لقد أوصت الدراسة بالنقاط التالية:

1. ضرورة اهتمام المصارف التجارية في حث موظفيها الماليين والإداريين للانخراط للدورات التدريبية في مجال الدعم الاستشاري ودراسة الجدوى، وورش العمل للرفع من قدرتهم وكفاءتهم في التعامل مع أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
2. التعريف بأهمية التمويل للمشروعات الصغرى والمتوسطة الذي من الممكن أن يقلل أو يقضي على البطالة.
3. العمل على إنشاء مكتب خاص داخل المصرف يقوم بتفحص المستندات الخاصة بالتمويل وكذلك تقديم الاستشارات ومتابعة نشاطات المشروعات الصغرى والمتوسطة.

■ **المراجـــع:**

● **أولاً: الكتب:**

1. أميمن، عثمان علي؛ السامرائي، بدرية على (2001)، «الاختبار النفسي أسسه ومعالجته الإحصائية»، مطابع عصر الجماهير، الخمس، ليبيا.
2. النجار، فريد راغب (1982)، "إدارة المشروعات الصغيرة والمشروعات المشتركة الجديدة"، جامعة الزقازيق.

3. نشوان، عماد. (2005)، «الدليل العلمي لمقرر الإحصاء التطبيقي «5263»، منشورات جامعة القدس المفتوحة، ليبيا.

● **الرسائل العلمية :**

1. البرغتي، ونيس محمد أحمد (2011)، «معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ومقترحات علاجها»، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة بنغازي، ليبيا.

2. ميرة، خياري، لامية ، عاتي (2013)، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية"، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ام البواقي، الجزائر.

3. نبيلة، عليان (2015)، "الدور لتموين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير منشورة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لبويرة، الجزائر.

● **ثانياً : المؤتمرات والمجلات العلمية:**

1. أوصيلة، سميرة حسين؛ اسويسي، نوري محمد (2020)، «دور النوافذ الإسلامية في نشر ثقافة التمويل الإسلامي لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا»، ورقة علمية مقدمة بالمؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية الاقتصاد والتجارة «الأهداف التنموية السبعة عشر للأمم المتحدة سبيل التنمية في دول العالم –التجربة الليبية– نظرة إلى 2030، كلية الاقتصاد والتجارة الخمس، جامعة المرقب، الخمس.

2. أوصيلة، سميرة حسين؛ الطوير، اسماعيل محمد (2019)، "ليبيا تمكين (واقع المشروعات الصغيرة ومقومات نجاحها"، ورقة علمية مقدمة بالمؤتمر الأول لدور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، ليبيا، مصراتة، جامعة مصراته، غرفة التجارة والصناعة والزراعة مصراتة، خلال الفترة 21-22 سبتمبر.

3. أوصيلة، سميرة حسين؛ عقيل، جمعه فرحات (2020)، "المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا وأثرها على أدائها الاقتصادي"، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، الجامعة الأسمرية الإسلامية، العدد (16)، ديسمبر.

4. جبريل، عمر ابو القاسم "وآخرون" (2017)، "واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا وتطويرها في ضوء التجربة اليابانية"، جامعة سبها، ليبيا، كلية الاقتصاد ، مجلة العلوم البحثية والتطبيقية.

5. جبريل، وائل محمد (2017)، "واقع رأس المال البشري في المصرف التجاري الوطني من وجهة نظر الموظفين بالإدارة العامة في مدينة البيضاء"، ورقة علمية مقدمة بالمؤتمر الدولي الأول،

بعنوان السياسات الاقتصادية ومستقبل التنمية المستدامة في ليبيا، الخمس، جامعة المرقب، كلية الاقتصاد والتجارة، خلال الفترة 11- 13 ديسمبر.

6. رحاب، فوزي عبد القادر، الفراح، عبد الرزاق الطاهر (2019)، "دور المصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا"، مجلة دراسات الإنسان، والمجتمع، العدد (8).

7. شريفة، العابد بربيش (2013)، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة"، جامعة باي مختار، عنابة الجزائر، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد (4).

8. عبد الله، الصادق امحمد بلقاسم عبد الله (2016)، "الإشكاليات والمعوقات التي تحد من مساهمة المصارف التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، ليبيا، مجلة آفاق اقتصادية، العدد (3).

9. قلم، محمود عبد السلام إبراهيم (2017)، "دور المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة"، المعهد العالي للعلوم التطبيقية قسم المحاسبة، وادي الآجال، ليبيا، مجلة العلوم البحثية والتطبيقية.